القطاع المصرفي العراقي :
أهميته الاقتصادية وعلاقته بتمويل عجز الموازنة

Iraqi banking sector:
Its economic importance and its relationship to financing the budget deficit

معلومات البحث:
- تاريخ الاستلام: 22-12-2021
- تاريخ ارسال: 04- 01- 2022 التعديلات
- تاريخ قبول: 19- 01- 2022 النشر

أ.د ستار جبار خليل البياتي
جامعة النهرين/كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد,العراق
Prof. Dr. Sattar Jabbar Khalil albayati
College of Business Economic / AlNahrain university
,Baghdad, Iraq
drsattar64@yahoo.com

الباحثة : ديانا هاشم جاسم
جامعة النهرين/كلية اقتصاديات الاعمال
بغداد,العراق
Diana Husham Jasim
College of Business Economic / AlNahrain university
,Baghdad, Iraq
dianahusham96@gmail.com

المستخلص

أن الاقتصاد العراقي يعاني من مشاكل كثيرة فلابد من التوجه الى القطاع المصرفي لتحقيق النمو الاقتصادي وتمويل المشروعات الانتاجية وتخفيف ومعالجة المشاكل الاقتصادية ولاسيما مشكلة العجز في الموازنة وذلك من خلال اصدار سندات الخزينة وادوات الدين ومنح القروض ومن خلال استخدام ادوات السياسة المالية كالضرائب وذلك لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية , وهي تعمل على تكييف العلاقة بين مستويات الايرادات العامة والانفاق العام , وأن هدف المصارف هو تحقيق اعلى معدل من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تخفيض العجز في الموازنة وتخفيض من اعباء الدين العام وتخفيض العجز في الميزان التجاري وتقليل من معدلات البطالة , تساهم المصارف في تنشيط سوق الاوراق المالية عن طريق شراء الاسهم والسندات , قد اصبح المصرف مؤسسة لا يمكن الاستغناء عنها في أي نظام اقتصادي .

الكلمات المفتاحية : المعلومات المحظورة ، الافصاح عن المعلومات ، الاعلان ، الالتزام ، التوقيت المناسب، سرية المعلومات.

Abstract

the Iraqi economy suffers from many problems, it is necessary to go to the banking sector to achieve economic growth, Financing productive projects, mitigating and addressing economic problems, especially the problem of the budget deficit, through the issuance of treasury bonds and debt instruments and granting loans and through the use of financial policy tools such as taxes, in order to achieve economic and social goals, It works to adapt the relationship between the levels of public revenues and public spending, and that the banks' goal is to achieve the highest rate of economic and social well-being by reducing the budget deficit, reducing the burden of public debt, reducing the deficit in the trade balance, and reducing unemployment rates Where banks contribute to revitalizing the stock market by buying stocks and bonds, as the bank has become an indispensable institution in any economic system

Keywords: prohibited information, disclosure of information, advertising, commitment, time line, confidential information.

المقدمة

تعد المصارف بكافة انواعها الحكومية والخاصة جزءاً أساسياً من هيكل الاقتصاد العراقي ، وله دور مهم جداً في تنميته وسرعة تطوره وانفتاحه على الاقتصاد العالمي ، علاوة على دوره المهم في تمويل الاستثمار وتحقيق التنمية المستدامة ، لا سيما بعدما أصبحت جميع المصارف تمارس دوراً تجارياً ، وعدم الاكتفاء أو الاقتصار على ممارسة الوظائف التقليدية المتعلقة بالائتمان.

ويحظى القطاع المصرفي الخاص بدور استثنائي في العراق في ظل قيام الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الريعي الذي يعد المصدر الأساس للإيرادات العامة والذي يعتمد أساساً على النفط ، وأن الانخفاض في اسعار النفط كان سبباً كبيراً في عجز

الموازنة ، ففي عام 2020 انخفضت اسعار النفط انخفاضاً حاداً بسبب تفشي فيروس كورونا (covid-19) حيث توقفت الكثير من المصانع النفطية ، وهذا سبب قلقاً عالمياً غير مسبوق ، وليس هذا فحسب وإنما يخضع النفط الى تقلبات الاسعار بشكل دوري وذلك لارتباطه المباشر بالسوق العالمية .

إن حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة , يتطلب توفير سيولة نقدية من مصادر داخلية وخارجية للتقليل من هذا العجز , ومن أهم هذه المصادر هي المصارف حيث تؤدي دوراً كبيراً في تمويل عجز الموازنة ، وذلك من خلال جذب الودائع واستثمارها وتوفيرها كسيولة نقدية للمقترضين , وتعد المصارف المصدر الاساسي لعملية منح الائتمان المصرفي وذلك يعود الى الدور الذي تؤديه في تمويل المشاريع المختلفة عن طريق توفير القنوات والاطر المؤسسية اللازمة لتعبئة المدخرات وتوجهها نحو الاستثمار , الأمر الذي يؤدي الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي وتقليل عجز الموازنة العامة .

ومن أجل تناول موضوع البحث تم تقسيم هيكله الى ثلاثة محاور على النحو الآتي :

أولاً : الأهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي

ثانياً : آلية تمويل عجز الموازنة من قبل القطاع المصرفي

ثالثاً : الانعكاسات الاقتصادية لتمويل عجز الموازنة من قبل القطاع المصرفي

مشكلة البحث

شهد الاقتصاد العراقي ولاسيما في الآونة الأخيرة العديد من الأزمات المالية والمشاكل الاقتصادية , منها الازمة الصحية المتمثلة بانتشار فيروس كورونا , وقد تزامن هذا مع ظهور ازمة اقتصادية اخرى وهي الانخفاض الحاد في اسعار النفط , مما ادى الى ظهور مشكلة العجز في الموازنة العامة. وترتب على ذلك تساؤل الآتي : كيف أثر انخفاض اسعار النفط , وجائحة كورونا على دور القطاع المصرفي في تمويل عجز الموازنة العامة؟

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث ببيان دور القطاع المصرفي في تمويل عجز الموازنة العامة من خلال منح القروض واصدار السندات واذونات الخزينة وغيرها , ولاسيما بعد الانخفاض الحاد في اسعار النفط الذي أثر بشكل كبير على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً.

أهداف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على مفهوم عجز الموازنة العامة , ودراسة دور القطاع المصرفي في تمويل عجز الموازنة العامة , ومعرفة حجم القطاع المصرفي في العراق .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها : إن انخفاض اسعار النفط وانتشار جائحة كورونا كانا من الأسباب الرئيسة لعجز الموازنة العراقية ولجوء الحكومة الى الاقتراض الخارجي والداخلي مما ادى الى الاعتماد على القطاع المصرفي في تمويل عجز الموازنة العامة.

أولاً : الأهمية الاقتصادية للقطاع المصرفي

إن القطاع المصرفي يؤدي دوراً كبير الأهمية في خدمة القطاعات الاقتصادية كالمالية والانتاجية , وذلك من خلال الوسائل والامكانيات التي يملكها لتجميع الاموال والاصول النقدية من مصادرها المختلفة وذلك لإعادة استثمارها واستخدامها في العديد من المجالات الاقتصادية , لتحقيق العديد من الاهداف مثل تشجيع الاستثمار وعمليات الادخار لدى الافراد وزيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية (عبد الباقي , 2015 , ص13)

ويقوم القطاع المصرفي بعملية تمويل المشروعات المالية من خلال أموال العملاء ومشاركاتهم وإقراضهم وتمويل جزء او كل من مشروعاتهم , طبقاً لقناعة المصرف بجدوى الاستثمار وايضاً اهميته للفرد او للمجتمع , وللمصارف دوراً هاماً في معالجة الازمات والمشكلات الاقتصادية (خميس , العزاوي , 2014 , ص17)

وأن المصارف لها أهمية في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة , وأن أهم ما يميز النشاط المصرفي هو تعامله بالنقد , وأن النقود هي مادته الأولية متمثلة بالودائع , وفي الوقت نفسه منتجها النهائي القروض والائتمانات النقدية المختلفة , وتكون النقود هي المادة الأساسية لخدماته متمثلة بأشكال الائتمان غير النقدي و عمليات التحويل و سداد الالتزامات , حتى الخدمات الاستشارية تكون النقود اساسها الاول(عبود, 2013 , ص 93)

وللقطاع المصرفي أهمية كبيرة يمكن توضيحها كالأتي :

1- وساطة مالية :

ان عمل المصارف يتركز في منح الائتمان وقبول الودائع وحفظ الاموال , وعليه فأن المصرف يؤدي دور الوسيط بين اولئك الذين لديهم فائض من الأموال , و بين اولئك الذي بحاجة الى تلك الأموال , وبذلك تؤدي المصارف دوراً كبيراً في عملية (وساطة مالية) بين الوحدات الانتاجية والمستهلكين (جمهور) , ومن غير المتوقع أن يقوم المستهلكون بأنفاق كل ما يحصلون علية من أجور نقدية حيث يميل بعضهم الى الادخار , ومن ثم سوف تنخفض مشترياتهم من السلع التي تنتجها الوحدات الانتاجية (الشمري , 2014, ص22)

هذا سيؤدي الى آثار عكسية على ايرادات تلك الوحدات , كما يؤدي الى توقف الوحدات الانتاجية وانهيار الاقتصاد , ويكون لقاء هذه الوحدات في سوق رأس المال الذي يتم فيه الاقراض والاقتراض طويل الاجل (الشمري , 2014, ص22)

والمخطط (1) في ادناه يوضح عملية الوساطة المالية .

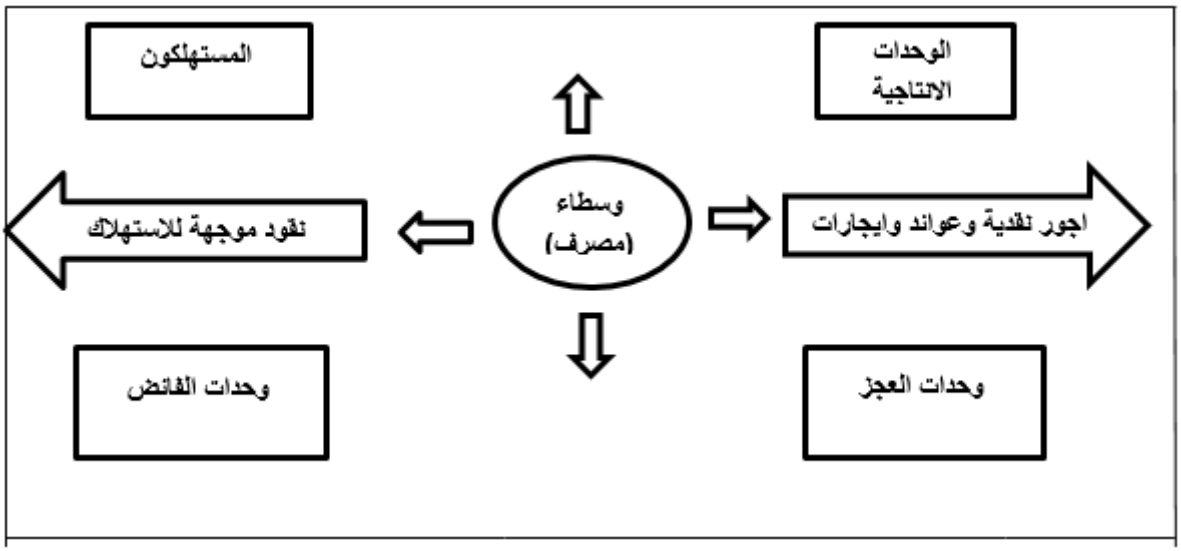

المصدر :- من اعداد الباحث اعتماداً على : صادق راشد الشمري , إدارة العمليات المصرفية (مداخل وتطبيقات) , الطبعة الأولى , دار اليازوري العلمية , الاردن , 2014 , ص22.

2. الربحية والأمان :

إن الربحية تبقى الاهمية الاساسية والهدف الاساسي الذي تنشده ادارة اي مصرف أو مؤسسة مالية من اجل البقاء ,وارضاء مالكي أو اصحاب رؤوس الاموال, ويجب على المصرف أن يتأكد بأن اموال مودعيه تم توظيفها بالشكل السليم والأمين الذي يكفل استردادها مع تحقيق عائد مناسب وتحقيق الهدف الأسمى وهو البقاء والنمو(الشمري , 2014, ص24)

لذلك يسعى المصرف الى توجيه الاستثمار الى المصادر التي تحقق اعلى ارباح ممكنة , ليتمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين , ولتحقيق معدلات ارباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لدعم المركز المالي للمصرف , وتوزيع الأرباح لأصحاب رأسمال المصرف , ولابد من التوازن بين الربحية ودرجة المخاطرة (الصيرفي , 2016,ص26)

3.تقديم الخدمات المصرفية :

للمصارف أهمية كبيرة في تقديم الخدمات المصرفية المتميزة والمتنوعة للزبائن ومنها الخدمات غير المنظورة ، معتمدة على اساليب الاتصال المختلفة التي تضمن اعلى درجات الاقناع , علاوة على رسم صورة طيبة للمصرف في اذهان الزبائن , وتقديم خدمات متميزة وجذابة(نوري , 2018 , ص73)

وتقدم المصارف خدمات ملموسة (منظورة) منها(ناجي , 2015 , ص13-14) :-

أ. قبول الودائع : تعد من الوظائف الاساسية والمهمة للمصارف , ومن اهم أنواعها (ودائع لأجل , ودائع جارية , ودائع بإخطار , ودائع الادخار . . .) .

ب. تقديم القروض : وهو ما يعرف بمنح الائتمان , تقوم المصارف بتقديم مبلغ لمدة معينة لأحد العملاء مقابل قيام العملاء بالالتزام بالشروط وضمانات معينة ودفع فائدة على المبلغ المقترض في الوقت المتفق عليه , وتتنوع القروض الى (قروض بدون ضمان , قروض بضمانات مختلفة , قروض بضمان شخص) .

ت. خصم الاوراق التجارية : وتعد من أهم الوظائف وتزداد أهميته بزيادة المعاملات الآجلة بين الافراد , فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في فترات مستقبلية مقابل مبيعاته , وفي حال احتياجه للمال سيلجأ للمصرف ليخصمها له , ويحصل التاجر على مبلغ أقل من المبلغ الذي كان سيحصل عليه في تاريخ الاستحقاق الكمبيالة , ويستفيد المصرف من سعر الخصم في تاريخ استحقاق الكمبيالة .

ث. ويقوم المصرف بالتعامل بالأوراق المالية سواء لصالح العملاء او لصالحه , ويقوم باستبدال العملات الوطنية بالأجنبية والعكس.

4- للمصارف أهمية في عملية النمو الاقتصادي

تعد المصارف المتمثلة بالبنك المركزي والمصارف المتخصصة مؤسسات مالية محفزة للنمو الاقتصادي , من خلال تحويل المدخرات الى استثمارات , ويقوم القطاع المصرفي بإقراض الاموال الى القطاعات المختلفة التي تكون بحاجة الى الاموال لتمويل مشاريعها(عبد الصبار,2013, ص271)

وتقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع التي تكون بحاجة الى السيولة المالية لإتمام استثمارها , ومن ثم تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الزيادة في الانتاج وتحقيق الكفاءة الاقتصادية , ومن ثم تطوير مستوى الرفاهية في المجتمع

إن القطاع المصرفي هو من اهم القطاعات الاقتصادية ولاسيما في عملية تحقيق النمو الاقتصادي بدأ من عملية الاستثمار وزيادة رأس المال , وذلك لما يتحمله من المنافسة السائدة في السوق والتكاليف ، والمحافظة على مكانته في السوق وهذا ينعكس بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي , ويساهم في التخلص من

الفقر من خلال القدرة على توفير فرص العمل وزيادة الدخول(بودخدخ ,2011, ص3-5)

5. **أهمية المصارف في عملية التمويل**

تساهم المصارف بشكل اساسي بتمويل نشاطات الاقتصاد من خلال القروض المصرفية والتسهيلات الائتمانية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة , وأن الدور تمويلي للمصارف يعمل على تحفيز التنمية الاقتصادية , تقوم المصارف بتمويل المشاريع وأن تمويل المشاريع من الافكار التمويلية الحديثة , يعتمد تقديم التمويل على جدوى المشروع الممول والتدفقات النقدية المتوقعة كمصدر رئيسي للوفاء وتسديد الالتزامات , وكذلك الاعتماد على قدرات صاحب المشروع وملاءته المالية(مصطفى ,2012 , ص70-71)

وللمصارف دور في تمويل الاستثمارات , وذلك بتوفير القروض والاجراءات الممنوحة للاستثمار ، هنالك أنواع عديدة من القروض لتمويل الاستثمارات وهي(ناجي ,2015 ,ص57):-

أ- قروض متوسطة الأجل : تستخدم لتمويل الاستثمارات التي تكون مدتها لا تتجاوز (7) سنوات مثل تجهيزات الانتاج (الالات والمعدات) , وتكون اكثر عرضة لاحتمالات عدم التسديد نتيجة لتغير مستوى المركز المالي للمستثمر .

ب- قروض طويلة الأجل : وهي القروض تكون مدتها من (7- 20) سنة , وهي تساهم في تمويل المشاريع الكبيرة العقارات .

ت- الائتمان الايجاري : هي عملية يقوم المصرف بتأجير الآلات والمعدات ، أو اي أصول مادية أخرى مقابل دفع اقساط تسمى (ثمن الايجار) .

ث- القرض الايجاري العقاري : وهو من القروض الحديثة لتمويل الاستثمارات , ويهدف هذا النوع الى تمويل أصول غير منقولة تتشكل من بنايات شيدت أو هي في طريق التشييد , ومن خصائص القرض الايجاري أن المؤسسات المستأجرة تدفع ثمن الايجار فقط والذي يكون اقل بكثير من ثمن الاستثمار.

6. معالجة المشاكل والازمات الاقتصادية :

للقطاع أهمية كبيرة في معالجة بعض المشاكل وتخفيف أثارها على الاقتصاد , مثل ظاهرة غسيل الاموال ، كما أنها تستطيع ذلك من خلال التحفظ في منح التسهيلات الائتمانية للعملاء ولاسيما الشركات العقارية أو المستثمرين , والتعاون مع المتضررين عن طريق اعادة جدولة ديونهم أو زيادة مدة السماح , وزيادة اسعار الفوائد على التسهيلات الائتمانية لغرض تعويض المخاطرة في عدم تسديد القروض , وكذلك تجاوب المصارف مع الرقابة المصرفية التي يفرضها عليها البنك المركزي لتخفيف آثار الازمات والمشاكل الاقتصادية(دودين , 2009 , ص16)

ثانياً : آلية تمويل عجز الموازنة من قبل القطاع المصرفي

للمصارف دور في تمويل عجز الموازنة العامة , على شرط أن يكون لدى المصارف فائض من الاحتياطيات التي يمكن استخدامها من أجل زيادة العرض الكلي للائتمان , واذا لم يكن لدى المصارف فائض زائد فانه يمكن لها اقراض الحكومة من خلال الحد من الائتمان للقطاع الخاص , وهذا سيؤدي الى ضغوط آلية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الانفاق الحكومي , حيث أن هذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثراً على الطلب الكلي وذلك اذا كان لدى المصارف فائض من الاحتياطيات , او قيام البنك المركزي من خلال عملياته نقدية بتوفير احتياطيات زائدة واضافية وهذا سيؤثر على القطاعات الاخرى , وفي هذه الحالة سوف يكون هنالك أثر توسعي على الطلب الكلي وعلى المخزون النقدي من خلال الائتمان المقدم للحكومة(دردوري , 2013 , ص112)

وتعد القروض من أهم مصادر التي ممكن ان تستخدم لتمويل عجز الموازنة العامة فستعمل لتعبئة المدخرات وتمول الانفاق العام , وأن اللجوء الى القروض الداخلية بواسطة ادوات الدين العام المتمثلة في سندات الخزينة من الاساليب المهمة لتمويل عجز الموازنة العامة (دردوري , 2013,ص48)

فتصف هذه الأدوات ضمن مصادر التمويل غير التضخمية لعلاج عجز الموازنة العامة , لأنه في هذه الحالة يمول العجز بمدخرات حقيقية لا تؤثر في نمو العرض النقدي ، ونجاح هذه القروض تعتمد على توفر فائض السيولة ومدى الثقة بالحكومة

إن آلية تمويل المصارف لعجز الموازنة يعتمد على مدى توافر الاحتياطيات الاضافية , أما اذا كان مصدر التمويل هو من صافي الموجودات المالية لدى المصارف , فأنه سيحد من حرية المشروعات في منح الائتمان ويحدث تغيراً ملموساً في عرض النقد(كاظم , 2006 , ص28)

ومن أهم آليات تمويل عجز الموازنة العامة من خلال المصارف ما يأتي :-

1.آلية التمويل بالدين العام الداخلي (السندات)

ويتمثل بالاقتراض الحكومي من الافراد و المؤسسات المالية ، وذلك من خلال اصدار السندات العامة وطرحها للاكتتاب بها من قبل القطاع غير المصرفي , ولا يترتب على هذا التمويل أي تغيرات في عرض النقد , وذلك لأن الودائع الجارية للإفراد ستنخفض ، وتزداد بالمقدار نفسه الودائع الجارية للحكومة , ويؤدي هذا النوع من الاقتراض الى زيادة الطلب على الأموال المتاحة للإقراض من قبل القطاع الحكومي ، ومن ثم انخفاض حجم الأموال المتاحة للإقراض لتمويل القطاع الخاص في الحصول على الأموال لتمويل الاستثمار والاستهلاك , وعلى ذلك فان الأثر الصافي لعجز الموازنة يكون توسعياً حتى اذا تم تمويله من خلال الاقتراض من الجمهور، وتكون هناك زيادة في مجموع الانفاق والدخل في الاقتصاد بسبب أن الاموال تحول من اولئك الذين يشترون السندات الى الجمهور الذين يستلمون الصكوك ، ومن المتوقع أن حاملي الصكوك لديهم استعداد أكبر وأعلى لأنفاق الدخل اكثر من المستثمرين بالسندات الذي لديهم ميل حدي أعلى للادخار لأي دخل جديد يستلم ، فإذا كان الاقتصاد عند أو قريب من الاستخدام الكامل فان معدل التضخم سوف يزداد ، لان مبيعات وزارة المالية سوف تفرض ضغوطاً على سعر الفائدة(سالم , 2012 , ص308)

إن لجوء الحكومة الى التوسع في الاقتراض من المصارف لتمويل عجز الموازنة العامة بإصدار اوراق مالية

حكومية سوف يدفع بأسعار الفائدة السوقية الى الارتفاع ، وسيترتب على هذا الارتفاع انخفاض الدافع لدى الافراد على الاقتراض من سوق الارصدة النقدية المعدة للإقراض , ومن ثم تراجع مبيعاته من السندات الخاصة (الحديثي , 2010 , ص180-185)

فان ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى خلق المشاكل على تمويل القطاع الخاص وهذا يؤدي الى انخفاض الانفاق الخاص سواء لأغراض الاستثمار او الاستهلاك , كما ان تغيرات سعر الصرف تمارس تأثيراً في سعر الفائدة , وترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاكتتاب في سندات الدين الداخلي(الحديثي , 2010 , ص180 -185)

2.آلية التمويل بواسطة اذونات الخزينة

حوالات الخزينة هي أدوات مالية قصيرة الأجل , تصدر من قبل البنك المركزي ، وتشكل جزءاً من الدين العام للدولة , تهدف الى تغطية العجز المؤقت في ايرادات الموازنة العامة للدولة , وتمتاز بالثقة والسمعة العالية لأن الدولة تكون قادرة على تسديد قيمتها عند الاستحقاق , لقدرتها على خلق الايراد وعدم تعرضها للإفلاس , ولا تدفع الحكومة فائدة عليها , وإنما تبيع هذه الحوالات مخصومة عن السعر الاسمي وعند الاستحقاق , وعند حدوث أي خلل في الموازنة تلجأ الدولة الى البنك المركزي لمنحها الائتمان لسد العجز, فتقدم الخزينة مقابل ذلك حوالات تعترف فيها بمديونيتها(حسين , 2018 , ص55)

3. **استخدام ادوات السياسة النقدية**

أ- سعر اعادة الخصم

يقصد بسعر الخصم والذي يطلق علية أيضاً سعر البنك : كلفة اقتراض المصارف من البنك المركزي عند لجوئها الى اعادة خصم الاوراق المالية قصيرة الأجل التي بحوزتها ، أو الاقتراض بضمان الاوراق المالية من أجل حصولها على موارد نقدية جديدة لدعم احتياطاتها ، باعتبار ان البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض ، ومن ثم زيادة مقدرتها على منح الائتمان وخلق ودائع جارية جديدة ، والهدف الاساسي للبنك المركزي من سياسة إعادة الخصم التأثير أولاً في كلفة حصول المصارف على الموارد الإضافية (النقدية) التي يقدمها البنك المركزي ، وثانياً على كلفة توفير الائتمان الذي تضعه المصارف التجارية تحت تصرف عملائها(العامري , 2018 , ص40)

إذا شعر البنك المركزي ان عرض النقود قد انخفض الى مستوى غير مرغوب فيه نتيجة استعمال سياسة التقشف المالي وتقليص منح الائتمان ، الذي يؤدي الى زيادة معدلات البطالة ، فأن البنك المركزي يعمل على تحفيز عمل المصارف بحيث يسارع الى انتهاج سياسة نقدية توسعية ، تهدف الى زيادة الكمية الاجمالية للنقود المتداولة ويعمل على تنفيذ هذه السياسة وذلك بتخفيض سعر الخصم ، أي تخفيض كلفة القروض او السيولة التي يقدمها للمصارف ، مما يؤدي الى زيادة اقتراضها من البنك المركزي ، وهذا بدوره يؤدي الى توفير احتياطيات كافية للمصارف لأغراض توسع في منح الائتمان او القروض ، مما يزيد من قدرتها على خلق الودائع الجديدة ، ويدفع المصارف الى تخفيض سعر الفائدة على القروض ، ومن ثم التقليل من حدة الركود وتخفيض معدلات البطالة ورفع مستوى النشاط الاقتصادي (الدوري , السامرائي , 2013 , ص 194)

ب. عمليات السوق المفتوحة

تتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها ضيق في قيام البنوك المركزية بشراء وبيع السندات الحكومية واذونات الخزينة ، اما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع فأنها تعمل بشراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية ، علاوة على شراء وبيع السندات الحكومية واذونات الخزينة ، لغرض التأثير في حجم الائتمان , فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود ، يقوم البنك بشراء السندات الحكومية او أذونات الخزينة اما من المصارف او الجمهور مباشرة ، وفي حالة شراء البنك المركزي للسندات الحكومية والاذونات من المصارف ، فان الأخيرة سوف تزيد ارصدتها لدى البنك المركزي، نتيجة لذلك فان الاحتياطيات المتاحة لدى المصارف سوف ترتفع ومن ثم تزيد قدرة المصارف على منح الائتمان , اما إذا اشترى البنك المركزي السندات الحكومية واذونات الخزينة من الجمهور مباشرة ، فانه يصدر لهم شيكات بقيمة السندات والاذونات المشتراة ، ويقوم الجمهور بوضع هذه الشيكات في حساباتهم لدى المصارف ، ومن ثم تزداد كمية النقود لدى المصارف مما يؤدي الى زيادة قدرتها على منح الائتمان وزيادة عرض النقود(العامري , 2018 , ص42)

ت. نسبة الاحتياطي القانوني

يقوم البنك المركزي بتغيير نسبة الاحتياطي القانوني اما بالزيادة او النقصان تبعاً للأوضاع الاقتصادية السائدة ، وتغيير هذه النسبة يغير بدوره من قدرة المصارف على منح الائتمان , فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود فان البنك المركزي ولكي تستطيع المصارف من زيادة منح الائتمان وتحريك الاقتصاد ، يقوم بتخفيض هذه النسبة وهذا يؤدي الى زيادة الاحتياطيات في المصارف ومن ثم زيادة قدرتها على منح المزيد من الائتمان المصرفي بما يؤدي الى زيادة عرض النقد عن طريق زيادة حجم القروض المقدمة الى الجمهور(فهد , 2009 , ص82)

1. **استخدام ادوات السياسة المالية**

أ-الضرائب

أن الضرائب أداة فاعلة في تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة وهي تعمل تكييف العلاقة ما بين مستويات الإيرادات العامة والانفاق العام ، وبذلك تمارس تأثيراً مهماً وكبيراً في أداء المصارف بوصفها جزءاً اساسياً من الوحدات الاقتصادية ، من خلال قيام الدولة بتخفيض نسبة الضرائب ، إذ ان زيادة الانفاق الكلي سوف تؤدي الى زيادة الدخول لدى الافراد ، بحيث يؤدي الى زيادة رغبتهم في إيداع ارصدتهم النقدية في المصارف ، ومن ثم يؤدي الى زيادة احتياطات المصارف لدى البنك المركزي ، وهذا يؤدي الى تحفيز قدرة المصارف على منح الائتمان ويؤدي الى تنشيط الاقتصاد(عبد العزيز , 2002 , ص 19)

ب. الانفاق العام

ان زيادة الانفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري سوف يؤدي الى زيادة عرض النقود مما يؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة , وبسبب العلاقة العكسية بين سعر السند وسعر الفائدة سوف يؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار السندات بحيث يدفع الافراد الى بيع ما بحوزتهم من سندات وتفضيل الاحتفاظ بالسيولة(العامري , 2018 , ص 45)

الامر الذي يدفعهم الى زيادة انفاقهم الاستهلاكي ومن ثم يؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي ، كما أن زيادة الانفاق العام سوف يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف ، إذ ان زيادة الانفاق العام سوف يؤدي الى زيادة الدخول لدى الافراد مما يدفعهم الى التقليل من السحوبات من ارصدتهم التي يحتفظون بها لدى المصارف بحيث يؤدي الى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف والى زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان مما يؤدي الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم زيادة الناتج ورفع مستوى النشاط الاقتصادي(العامري , 2018 , ص45)

2. **تمويل عجز الموازنة العامة من خلال تخفيض سعر صرف**

على الرغم من أن تخفيض سعر صرف الدينار العراقي سيغطي نسبة ضئيلة جداً من العجز في الموازنة العامة وان وزارة المالية هي من اتخذت قرار التخفيض ، إلا أنَّ التخفيض في سعر الصرف سينعكس بصورة مباشرة في ارتفاع المستوى العام للأسعار، ذلك لأن درجة انتقال آثار سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار تزيد كلما انخفضت مرونة الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية ومرونة العرض الأجنبي مرتفعة ، علاوة على ارتفاع حصة السلع والخدمات في سلة الاستهلاك الرئيسة ، أي أن الانفتاح الاقتصادي للعراق كبير ويقاس الأخير من خلال نسبة حصة الاستيراد إلى النشاط الكلي أو إلى اجمالي السلع المستهلكة وهي درجة مرتفعة في الاقتصاد العراقي(كاظم , 2006 , ص 35)

ويتضاعف الارتفاع في مستوى الأسعار عند دخول التوقعات حيز التحفيز للظاهرة التضخمية ويصعب مواجهة التضخم ، لاسيما وأن الاقتصاد العراقي مستورد صافي للسلع والخدمات في ظل غياب شبه تام للإنتاج المحلي ، والاغراق الذي تشهده أسواقه الداخلية بفعل غياب التعرفة الجمركية الكابحة التي تحد من الاستيراد وتحفز الانتاج ولو بنسبة قليلة ، وأكثر المتأثرين والمتضررين من ارتفاع المستوى العام للأسعار هم أصحاب الدخل الثابت ، وهم الشريحة الأكبر في المجتمع العراقي ، وهذا لا يعني فقط المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي إلا انه ضرورة ماسة على أقل تقدير لحين تهيئة الظروف والإجراءات اللازمة لغرض التخفيض (الجبوري , 2011 , ص 88-90)

6-تمويل عجز الموازنة من خلال الاصدار النقدي

في حالة عجز المصادر السابقة عن تغطية النفقات العامة تضطر الدولة لإصدار نقود جديدة لتمويل الموازنة أو تحريك النشاطات الانتاجية , فالإصدار النقدي الجديد هو الملجأ الاخير للإيرادات العامة , وأن هذه الآلية لا يمكن وصفها بالمورد المستقر للإيرادات العامة ، وذلك لما تسببه من نتائج سلبية حيث لابد أن يكون الإصدار بالحدود المعقولة , ويطلق على هذا الاسلوب بالتمويل التضخمي لأنه يؤدي الى حدوث تضخم كون الموارد الطبيعية محدودة عادة , فزيادة التداول في كمية النقود يؤدي الى زيادة الطلب على السلع والخدمات ذات العرض المحدود فتحدث فجوة بين الطلب والعرض فترتفع الاسعار وتتسارع معدلات التضخم(موسى , 2017 , ص 928)

ثالثاً : الانعكاسات الاقتصادية لتمويل عجز الموازنة من قبل القطاع المصرفي

إن تمويل عجز الموازنة من قبل القطاع المصرفي له اثار وانعكاسات كثيرة على الاقتصاد الوطني ، منها :-

1- مشكلة الائتمان

تساهم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها المصارف على نسبة أكبر من إجمالي المخاطر مثل مخاطر السوق والتشغيل التي تتعرض لها المصارف منذ النصف الثاني من التسعينات , وتشير الدراسات الخاصة بالأزمات المصرفية في البلدان المختلفة , أن معظم البلدان التي حدثت فيها ازمات مصرفية كانت من اسبابها تعثر الائتمان(محبوب , 2011 , ص102)

وتنشأ هذه المخاطر عند تخلف عن سداد الديون التي تنشأ عن فشل المقترض في سداد المدفوعات المطلوبة وفي موعدها المنصوص عليه في العقد مما يؤدي الى الحاق الخسائر الاقتصادية بالمصرف ولا تقتصر الخسائر الناتجة عن مخاطر الائتمان على الخسائر المحاسبية المباشرة ولكن تمتد هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة ، وتكاليف المعاملات والمصاريف المتعلقة بالائتمان المتعثر , وهناك عدة عوامل وظروف تؤدي الى مخاطر الائتمان مثل الكساد أو الركود أو حدوث انهيار غير متوقع ومسبوق في اسواق راس المال علاوة على العجز (القاسم , 2019 , ص31)

في الموازنة العامة ولجوء الدولة الى المصارف لتمويلها , وهناك عوامل داخلية بالمصرف كضعف ادارة الائتمان او الاستثمار بالبنك سواء لعدم وجود الخبرة الكافية او التدريب الكافي , علاوة على عدم وجود سياسة ائتمانية حكيمة ومنظمة وعدم الاستعلام الجيد عن العميل وعدم متابعة القرض(القاسم , 2019 , ص31)

2-زيادة عبء الدين

إن استمرار العجز الممول بالاقتراض يؤدي الى حدوث تراكم في الدين العام (الاقساط والفوائد) , وإذا لم تزداد الموارد المالية السيادية للدولة بشكل يتناسب مع نمو الدين العام ، فسيترتب على ذلك ارهاقاً مالياً شديداً للحكومة ودخول الاقتصاد العراقي في دائرة مفرغة , فالعجز المالي الحكومي يتطلب اصدار المزيد من السندات للوفاء بمتطلبات الدين العام (سداد اقساطه وفوائده) (لطيف , 2017 , ص37)

إن تفاقم مشكلة العجز وتراكم الدين العام يمكن أن يسبب إثارة مخاوف رجال الاعمال من اخفاق الحكومة في تسديد تلك الديون (انخفاض الملائة المالية للحكومة) , وهذا ما يطلق عليه بحساسية الدين العام التي من الممكن أن تقلل من نشاط

الاعمال بسبب غياب الحافز على الاستثمار , وبسبب انخفاض الكفاءة الحدية لرأس المال ومن ثم هبوط الناتج المحلي الاجمالي (لطيف 2017 , ص37-38)

كما إن الاعتماد المفرط على المصارف في تمويل العجز يؤدي الى تراكم الدين العام , مسبباً زيادة في مدفوعات الفوائد على الدين ، فيزداد العجز الثانوي ومن ثم العجز الاجمالي , وقد يصل الأمر الى حدوث مشكلة الاستمرارية في الدين العام واهتزاز كبير في الثقة باستمرار السياسات المالية المنفذة(الافندي , 2016 , ص31)

3- ارتفاع سعر الفائدة

إن لجوء الحكومة الى التوسع في الاقتراض من المصارف لتمويل عجز الموازنة العامة بإصدار اوراق مالية حكومية , سيؤدي الى ارتفاع اسعار الفائدة بسبب المزاحمة بين الحكومة والقطاع الخاص على اموال المصارف العراقية , وسيترتب على هذا الارتفاع انخفاض الدافع لدى الافراد على الاقتراض من سوق الارصدة النقدية المعدة للإقراض(جمعة , 2012 , ص35)

ومن ثم تراجع مبيعاته من السندات الخاصة , أن ارتفاع اسعار الفائدة يؤدي الى المشاكل كانخفاض الانفاق الخاص سواء لأغراض الاستثمار او الاستهلاك

كما أن تغيرات سعر الصرف تمارس تأثيراً على سعر الفائدة ، وبدوره فأن سعر الفائدة يؤثر على الاكتتاب في سندات الدين الداخلي , لذلك ترتبط السياسة المالية بالسياسة النقدية من خلال تمويل عجز الموازنة العامة في العراق عن طريق الاكتتاب في سندات الدين الداخلي , لذلك فان العلاقة بين السياستين تنعكس في النهاية على صافي الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي العراقي وهذا ما يؤثر على السيولة المحلية والقاعدة النقدية(الوائلي , 2012 , ص1)

4-مشكلة امتصاص المدخرات المحلية

يمكن أن تكون العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص طردية , عندما يكون الاستثمار العام في شكل بنية اساسية وتعليم وصحة أو عندما يمر الاقتصاد بحالة ركود فأن الاستثمار العام يمكن أن يشجع الطلب المحلي ، ومن ثم ينعش الاستثمار الخاص , وتكون العلاقة بين الاستثمار العام والخاص عكسية او علاقة مزاحمة نظراً لمحدودية الموارد المالية فأن زيادة الاستثمار العام يمكن أن يزاحم الاستثمار الخاص من خلال تقليل الائتمان المتاح للقطاع الخاص او من خلال رفع سعر الفائدة وتكون العلاقة عكسية (غصان , 2009 , ص44)

وأن نظرية المزاحمة للقطاع الخاص هي منافسة الحكومة له في الحصول على الموارد اللازمة للتمويل , وتنشأ عندما تتبع الحكومة سياسة مالية بحتة , فأن ذلك يرفع من سعر الفائدة في السوق المحلية وهذا يؤدي الى انخفاض الانفاق الخاص(عبد العظيم , 2021, ص20)

5- زيادة عرض النقد والتضخم

إن العجز المستمر في الموازنة العامة يدفع الحكومة الى زيادة الاقتراض من القطاع المصرفي العراقي , وهذا بدوره يزيد من عرض النقود اسرع بكثير من انتاج السلع والخدمات وهذا يؤدي الى التضخم , وتتوقف أثار الاقتراض من القطاع المصرفي على مدى توافر الاحتياطيات النقدية , فعندما تكون نسبتها مرتفعة نجد الأثر النهائي يكون تضخمي (حسين , 2018 , ص19)

والناتج عن زيادة في عرض النقد ولا يزاحم القطاع الخاص , أما في حالة انخفاض نسبتها نجد الاثر النهائي هو انخفاض الائتمان المقدم الى القطاع الخاص ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة

يعد العجز المتزايد والمزمن في الموازنة سبباً من اسباب التضخم , وفي حالة لجوء الدولة الى تمويل العجز بأحد الاساليب التضخمية كالإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي , والتوسع في الائتمان الممنوح للحكومة من قبل الجهاز المصرفي بمعدل اكبر من معدل الناتج القومي مما يؤدي الى التضخم النقدي الذي يساهم في رفع الاسعار(محمد , 2021 , ص 389)

6- تأثير على الناتج الكلي

إن تأثير تمويل عجز الموازنة في الناتج الكلي يعتمد بدرجة كبيرة على مرونة الجهاز الانتاجي , فالزيادة في الانفاق الحكومي تحدث نمواً في الناتج المحلي الاجمالي اذا كان مرناً , والعكس صحيح إذ أن هذه الزيادة ستنعكس بزيادة التضخم ، دون التأثير على الناتج المحلي الاجمالي , وأن تمويل العجز بواسطة المصارف العراقية يؤثر على الطلب والناتج الكليين , ويسبب اعاقة انفاق القطاع الخاص جراء ارتفاع اسعار الفائدة بالشكل الذي يعمل على عرقلة النشاط الاقتصادي وسوء توزيع الموارد ويقف عقبة امام التطور الاقتصادي (نصيف , 2017 , ص35-36)

7- مشكلة الاستثمار

يؤدي الاقتراض لتمويل عجز الموازنة الى ضعف قدرة الحكومة على وضع برامج استثمارية مهمة ضمن موازنتها , نظراً لعدم كفاية الايرادات ، فتقل المشاريع الاستثمارية ، وذلك لقلة الاموال لدى المصارف , وستضطر الحكومة الى اتخاذ قرارات تؤدي الى زيادة الضرائب على الافراد والشركات وهذا يؤثر سلباً على الاستثمار الخاص(عكاشة , 2017 , ص37)

إن تمويل العجز بواسطة القطاع المصرفي يضعف من القدرات الاستثمارية نتيجة الضغوط التي تواجهها الموازنة العامة , ويجعل الأولوية في الانفاق الحكومي لتغطية الرواتب , علاوة على ضعف النشاط الاقتصادي وتذبذب التحويلات الخارجية (ابو قمصان , 2015 , ص102)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

تم توصل الى العديد من الاستنتاجات ومن أهمها :

1. إن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي , حيث يساهم النفط بحوالي اكثر من (55%) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي , في حين لم تتجاوز مساهمة قطاعي الزراعي والصناعي نسبة (5%) و(2%) على التوالي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي .
2. يواجه الاقتصاد العراقي تحدياً اقتصادياً كبيراً وهو التذبذب في اسعار النفط (ارتفاعاً وانخفاضاً) , وانحسار

الايرادات النفطية الذي خلق حالة من عدم التوازن في السياسة الاقتصادية .

3. إن من اهم أسباب الانخفاض التي حدث في عام2020 لأسعار النفط هو ضعف الطلب بوجه عام بسبب حالة الركود في الاقتصاد العالمي في اوروبا وتباطؤه في الصين من جهة , وزيادة العرض في انتاج النفط غير التقليدي (النفط الصخري) .
4. شهدت الموازنة العامة للمدة 2003-2020 عجزاً كبيراً وذلك بسبب الاوضاع الاقتصادية التي مر بها العراق والاعتماد على الايرادات النفطية , وزيادة الاقتراض الحكومي الذي أدى الى زيادة العجز , وهذا الدين الداخلي ترتب عليه اعباء متمثلة بالأقساط والفوائد .
5. تؤدي المصارف دوراً كبيراً في تمويل عجز الموازنة وذلك من خلال جذب الودائع واستثمارها وتوفيرها كسيولة نقدية للمقترضين , وللمصارف دور في منح الائتمان وتمويل المشاريع , من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية .

إن تمويل عجز الموازنة بواسطة المصارف يتم من خلال القروض المصرفية واصدار السندات العامة وحوالات الخزينة التي يصدرها البنك المركزي لتغطية العجز .

التوصيات

ومن أهم هذه التوصيات :-

1. مواجهة التحديات بشكل كفوء ومدروس ، والعمل على حل المشاكل الفرعية التي تعاني منها قطاعات الاقتصاد بفاعلية بالشكل الذي يؤدي الى تطوير قطاعات الاقتصاد الإنتاجية , وتسهيل وتشجيع إقامة مشاريع ومؤسسات القطاع الخاص .
2. فك الارتباط بين الريع النفطي والاقتصاد الوطني ، مع أهمية تنويع القاعدة الانتاجية للاقتصاد العراقي لتقليل اعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي وتبعية السوق المالي لتقلبات اسعار النفط .
3. لابد من قيام الحكومة باستغلال الديون الحكومية من خلال اصدار الاوراق المالية منها سندات طويلة الاجل وحوالات الخزينة المركزية قصيرة الاجل كونها اداة غير تضخمية تسهم في تمويل الحكومة كما تعمل على تشجيع الاستثمار في الاسواق المالية.
4. تطوير واصلاح النظام الضريبي في العراق وزيادة الوعي الضريبي لدى افراد المجتمع , واتباع سياسة انفاقية رشيدة والعمل على رفع المستوى المعاشي للأفراد وذلك بتوفير فرص عمل .
5. الاهتمام بتنشيط عمل القطاع المصرفي بما يخدم قاعدة تحتية مصرفية ، فزيادة استثمار سيولة المصارف التجارية والقطاع المصرفي بشكل عام يزيد من تقليص العجز المالي في موازنة الدولة .
6. استعمال أداة حوالات الخزينة في شكلها الصحيح وبالحجم المناسب ، لأنها تستحق الدفع مع الفوائد في وقت تسديدها ، وهي تعد أداة معتادة لتمويل العجز في الموازنة العامة في اغلب الدول .

المصادر

1. عبد السلام محمد خميس , محمد عبد الوهاب العزاوي , نظرية المؤامرة والانهيار المصرفي , الطبعة الأولى , الذاكرة للنشر والطباعة , بغداد , 2014 .
2. سالم محمد عبود , تقويم اداء المصارف التجارية باستخدام ادوات التحليل المالي دراسة تطبيقية في مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , العدد5 , المجلد3 , 2013 .
3. ابو عبيدة عربي القاسم , أثر التمويل المصرفي على الميزان التجاري , رسالة ماجستير , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا , كلية الدراسات العليا , 2019 .
4. احمد دودين , دور القطاع المصرفي الاردني في تخفيف آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الاردني من وجهة نظر العاملين بالمصارف الاردنية , المؤتمر العلمي الدولي السابع تداعيات الازمة الاقتصادية على منظمات الاعمال , الاردن , 2009 .
5. ازهار عبد صبار , أثر الجهاز المصرفي العراقي في النمو الاقتصادي ومتطلبات معامل الاستقرار النقدي للمدة (2000-2012) , مجلة الادارة والاقتصاد , العدد11, المجلد3, 2013 .
6. اسماعيل ابراهيم عبد الباقي , إدارة البنوك التجارية , الطبعة الأولى , دار غيداء للنشر والتوزيع , عمان – الاردن , 2015.
7. اكرام عبد العزيز , الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل , الطبعة الاولى , بيت الحكمة , بغداد , 2002 .
8. بلال جمال احمد عكاشة , تمويل عجز الموازنة العامة في الاردن : آثاره وصعوباته , اطروحة دكتوراه , الجامعة الاردنية , كلية الدراسات العليا , 2017 .
9. حسن دردوري , سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة : دراسة مقارنة الجزائر- تونس , اطروحة دكتوراه , جامعة خضير – بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , 2013 .
10. حسن دردوري , عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي , مجلة ابحاث اقتصادية وادارية , العدد14 , الجزائر , 2013 .
11. حسين بلقاسم غصان , اختبار أثر مزاحمة الانفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الاقتصاد السعودي عبر المعاينة المعادة , المجلة العربية للعلوم الاقتصادية, , العدد4 , لبنان , 2009 .
12. حسين جواد كاظم , سياسات تمويل العجز الحكومي في العراق , مجلة العلوم الاقتصادية , العدد 18 , جامعة البصرة , كلية الادارة والاقتصاد , 2006 .
13. حليمة ناجي , دور البنوك التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية , رسالة ماجستير , جامعة محمد خيضر بسكرة , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , الجزائر , 2015 .
14. دلف محمد حمد الجبوري ، دور استقلالية البنوك المركزية في تحقيق اهداف السياسة النقدية مع الإشارة إلى التجربة العراقية في ضوء قانون البنك المركزي

العراقي رقم ٥٦ لسنة 2004, مجلة تكريت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد :23، 2011 .
15. زكريا الدوري , يسرا السامرائي , البنوك المركزية والسياسات النقدية , الطبعة الاولى , دار اليازوري للنشر والتوزيع , 2013 .
16. سالم عبد الحسين سالم , عجز الموازنة العامة وسياسات معالجته مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2003-2012) , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , العدد 68 , 2012 .
17. سمير فخري نعمة الوائلي , أثر تغيرات سعر الصرف على الدين العام الداخلي من خلال سعر الصرف (العراق حالة دراسية للمدة 2004-2012), مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية, جامعة واسط , المجلد 10 , 2012 .
18. سندس حميد موسى , تقييم دور الصكوك الاسلامية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة السودان نموذجاً , مجلة كلية التربية للعلوم الانسانية , العدد 21 , 2017 .
19. صادق راشد الشمري , إدارة العمليات المصرفية : مداخل وتطبيقات , الطبعة الأولى , دار اليازوري العلمية , الاردن , 2014 .
20. صلاح الدين حامد الحديثي , سالم عبد الحسين سالم , حوالات الخزينة واستعمالاتها في العراق , مجلة العلوم الاقتصادية والادارية , العدد 60 , المجلد 16 , 2010 .
21. عباس ناصر علي حسين , الية تمويل عجز الموازنة العامة في العراق واثارها في بعض المتغيرات النقدية , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , 2018 .
22. عبد الرحمن عبيد جمعة , حالوب كاظم معلة , الهيمنة المالية مدخل نظري لمفهومها واسبابها واثارها , مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية , العدد 9 , المجلد 4 , 2012 .
23. عبد الله حسن ابو قمصان , العوامل الاقتصادية المؤثرة على العجز المالي في الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية (1995-2013) , رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية – بغزة , كلية التجارة , 2015 .
24. عصام احمد البدري عبد العظيم , تقييم أثر التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد المصري , المجلة العلمية للبحوث التجارية , العدد1 , مصر ,2021 .
25. علي حسين نوري , أثر حقوق المساهمين على ايراد الخدمات المصرفية –حالة دراسية من المصارف العراقية , مجلة الجامعة العربية الامريكية للبحوث , العدد1 , المجلد 4 , 2018 .
26. كريم بودخدخ , مسعود بودخدخ , رؤية نظرية حول استراتيجية تطوير الطاع الخاص في النشاط الاقتصادي , ورقة بحثية مقدمة للمشاركة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الاول حول دور الطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول , الجزائر , 2011
27. محمد احمد الافندي , عجز الموازنة والدين العام والحجم الامثل للدين العام دراسة نظرية تقييمية للأدبيات المعاصرة , مجلة الدراسات الاجتماعية , جامعة العلوم التكنولوجيا , العدد 50 , صنعاء , 2016 .
28. محمد الصيرفي , ادارة العمليات المصرفية العادية - غير العادية - الالكترونية , الطبعة الاولى , دار الفجر للنشر والتوزيع , القاهرة , 2016 .
29. مرام تيسير مصطفى , دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية (1995-2011) , رسالة ماجستير , الجامعة الاسلامية –غزة , كلية التجارة , فلسطين , 2012 .
30. مقداد غضبان لطيف , نمط الانفاق الحكومي (الجاري والاستثماري) وتأثيره في الناتج المحلي الاجمالي , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , 2017 .
31. منار جابر مرسي محمد , العلاقة التبادلية بين عجز الموازنة العامة المصرية ومعدل التضخم , المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة , العدد1 , مصر , 2021 .
32. منعم حسين علي عويد , دور الجهاز المصرفي في معالجة تأثيرات سياسة التقشف في العراق , رسالة ماجستير , جامعة بغداد , كلية الادارة والاقتصاد , 2018.
33. نجاة محبوب , مخاطر التمويل البنكي وكيفية الاحتياط لها في البنوك التجارية والبنوك الاسلامية , رسالة ماجستير , جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي- , كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير , الجزائر , 2011 .
34. نصر حمود مزنان فهد , اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية , الطبعة الاولى , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , 2009 .
35. هدى هلال حسين , دور الجهاز المصرفي في تقليص عجز الموازنة الاتحادية العراقية باستخدام حوالات الخزينة , دبلوم عالي , جامعة بغداد , المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية , 2018.